



قرار
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
رقم (٩٩٩) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢١
بشأن وقف نشاط شركة/ الفتوح إنفستمنت

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى الإنذار المؤرخ ٢٠١٨/٣/٢٥ بشأن مخالفة الشركة لنص المادة ٢٩ بند (هـ) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والمادة (١٣٥) من اللائحة التنفيذية ذات القانون، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨ بتحديد قيمة التأمين الواجب إيداعه لدى الهيئة كأحد متطلبات منح الترخيص، وعدم تنفيذها ذلك الإنذار، وعلى توصية اللجنة الاستشارية رقم (١٥١) والمعتمدة من السيد الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/٤/٨، وعلى المنكرة المعدة من قبل الإدارة المركزية للإلزام.

قرار
(المادة الأولى)

وقف شركة/ الفتوح إنفستمنت عن مزاولته النشاط المرخص لها به لمدة شهر أو لحين إزالة المخالفات إعمالاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك لعدم قيامها بإزالة المخالفات المنسوبة إليها والواردة بالإنذار المؤرخ ٢٠١٨/٣/٢٥.

(المادة الثانية)

على الشركة إزالة المخالفات المنسوبة إليها والمبينة بالإنذار الموجه لها خلال مدة الوقف وموافاة الهيئة بما يفيد ذلك مؤيداً بالمستندات وإلا سيتم استكمال السير في إجراءات المادة ٣٠ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك بإلغاء الترخيص الممنوح للشركة، على أن تراعى الشركة حقوق العملاء لديها قبل بدء الوقف.

(المادة الثالثة)

يسري هذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لإخطار الشركة به، وعلى قطاعات الهيئة تنفيذه كل فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران

